مصادر لـ"الأمناء": البنك المركزي سيتلقى دعمًا خلال الأيام القادمة (وديعة)

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" عن قرب وصول دعم مالي جديد للبنك المركزي اليمني في العاصمة عدن، وذلك في إطار المساعي الإقليمية والدولية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

وأفادت المعلومات التي حصلت عليها الصحيفة، بأن المملكة العربية السعودية تعتزم تقديم وديعة مالية للبنك المركزي خلال الأيام القادمة، ضمن جهودها لمساندة الحكومة اليمنية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

وتهدف هذه الوديعة إلى الحد من تدهور قيمة العملة المحلية، ودعم استقرار سعر الصرف، إضافة إلى تمكين البنك المركزي من تعزيز دوره في توفير العملة الأجنبية لتغطية احتياجات الاستيراد، خاصة للمواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية.

وتأتي هذه الخطوة في وقت حرج، حيث يواجه الاقتصاد اليمني تحديات متزايدة نتيجة الأوضاع الراهنة، وسط مساع من الحكومة والبنك المركزي للحد من الانهيار الاقتصادي وتحسين الأداء المالي والنقدي.

وتعد هذه الوديعة المرتقبة امتدادًا للدعم السعودي المتواصل لليمن، ضمن إطار الشراكة والتعاون المشترك لتعزيز الأمن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في البلاد.

هل يحذو محافظو محافظات الجنوب حذو المحافظ لملس في دعم المعلمين؟

حين تتحدث الأفعال: لملس يدعم المعلمين.. والبقية في الانتظار

الأمناء/ غازي العلوي:

أثار إعلان محافظ العاصمة عدن، أحمد حامد لملس، عن رفع الحافز الشهري للمعلمين والمتعاقدين إلى 50 ألف ريال يمني تساؤلات واسعة حول مدى استعداد باقي محافظي محافظات الجنوب لاتخاذ خطوات مماثلة لدعم الكادر التربوي الذي يواجه ضغوطا معيشية متزايدة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وغياب حلول مركزية جذرية.

خطوة المحافظ لملس التي أعلن عنها خلال اجتماع رسمي عقده يوم الثلاثاء، بحضور قيادات محلية وتربوية وممثلي مجلس الآباء، تأتي كمبادرة محلية لدعم التعليم في عدن، حيث أشار المحافظ إلى أن هذا الحافز سيتم صرفه بدءًا من نهاية أغسطس الجاري، بتمويل من إيرادات السلطة المحلية وحساب التنمية في المجلس المحلي.

وفي الوقت الذي أكد فيه لملس أن الزيادة "لا ترقى لحجم المعاناة"، شدد على أن الهدف منها هو التخفيف من أعباء المعلمين، وتعزيز صمودهم في الميدان، مؤكدًا في الوقت ذاته وقوف السلطة المحلية إلى جانب المطالب المشروعة للمعلمين، وفي مقدمتها صرف المرتبات بانتظام وهيكلة عادلة للأجور.

هذه الخطوة سلطت الضوء مجددًا على غياب مبادرات مشابهة في عدد من المحافظات، حيث يعتمد الكثير من المعلمين على الوعود الحكومية دون حلول ملموسة. وبينما يثمن التربويون في عدن هذه المبادرة، تتجه الأنظار نحو باقي المحافظين: هل سيحذون حذو لملس؟ وهل سيبادرون بتخصيص موارد لدعم التعليم في نطاق سلطاتهم المحلية، أم ستبقى عدن استثناءً إيجابيًا في واقع يعاني فيه المعلم من التهميش؟

وقد لاقت مبادرة محافظ عدن إشادات واسعة من مختلف الأوساط التربوية والمجتمعية في العاصمة، واعتُبرت خطوة نوعية تعكس اهتمامًا حقيقيًا بقطاع التعليم. وتأتي هذه المبادرة في سياق جهود متواصلة يبذلها المحافظ لملس في مختلف المجالات، سعيًا لانتشال أوضاع العاصمة عدن وتحسين الخدمات، والتخفيف من معاناة المواطنين في ظل تحديات أمنية واقتصادية معقدة.

خبير اقتصادي يؤكد على ضرورة وضع خطة لمواجهة جشع التجار

الأمناء/خاص:

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور ناظم صالح على ضرورة وضع خطة لمواجهة جشع التجار واحتكار السلع الغذائية ومنها أن تتولى الدولة بنفسها استيراد كل السلع الغذائية وغلق الباب أمام الشركات التي تتحكم في السعر بسبب عدم وجود رقابة عليها إلى جانب ضرورة خلق سوق حتى لا يكون المواطن فريسة لجشع التجار والمحتكرين مع تفعيل القانون وتشديد العقوبة على كل شخص يقوم بمثل هذه الممارسات.

واضاف الخبير الاقتصادي :"وضرورة إنشاء سوق موازية تضخ من خلالها جميع السلع الأساسية لمحاربة جشع التجار ومحتكري السلع الغذائية وعدم ترك المواطن

فريسة لمثل هؤلاء الذين تسببوا في خلق عدد من الأزمات وكانوا سببا قويا في زيادة الأسعار في الفترة الأخيرة".

وقال :" أن السوق الموازية هي الحل الأمثل للقضاء على ظاهرتي الاحتكار وجشع التجار، لافتا إلى أن المواطن حينما يجد السلعة التي يريد الحصول عليها في كان آخر لن يذهب للتاجر المحتكر أو الذى يزيد في سعر المنتج على أن تتم هذه العملية تحت مرآقبة صارمة في الدولة لعدم التلاعب".

وأختتم :" التصدي لجشع التجار ومحتكري السلع لن تجدى شيئا، ولن تستطيع تنفيذها على أرض الواقع ما دام التاجر هو الوحيد الذى يمتلك السلعة، لكن في حال وجود بديل سيُجبر على تخفيض السعر بعد إحجام المواطنين عن الشراء منه وكذلك من يحتكرون السلع".

قائد النخبة الحضرمية يكشف معلومات عن مخطط حوثي لاستهداف ساحل حضرموت

الأمناء/خاص:

كشف قائد المنطقة العسكرية الثانية، اللواء الركن طالب سعيد بارجاش، عن معلومات استخبارية مؤكدة تفيد بوجود عناصر في ساحل حضرموت تتلقى دعمًا مباشرًا من ميليشيا الحوثي.

وأشار في كلمة ألقاها خلال لقائه بقيادة وأفراد قوة التدخل السريع في المكلا، ونشر مضمونها المركز الإعلامي للمنطقة العسكرية الثانية، أن هدف هذا المخطط هو زعزعة الأمن والاستقرار، واستهداف قوات النخبة الحضرمية، التي تمثل صمام الأمان للمواطنين في هذه المنطقة الحيوية.

وقال اللواء بارجاش: "هناك جهات داخلية تعمل كأذرع للحوثي في ساحل حضرموت، تتلقى توجيهات ودعما ماليًا وإعلاميًا لإثارة الفوضى وزرع الفتن وتشويه صورة القوات المسلحة، وعلى رأسها النخبة الحضرمية". وتابع بارجاش: "لكننا نؤكد للجميع أن هذه المخططات مكشوفة، وسيتم التعامل معها بحزم ووفق القانون".

مجلس النواب منتهي الصلاحية يتحرك خارج صلاحياته لتعطيل الدعم المقدم للحكومة

الأمناء/ خاص:

علمت "صحيفة الأمناء" من مصادر مطلعة، أن مجلس النواب المنتهي الصلاحية قام بتحركات منفردة وخارج نطاق صلاحياته، تهدف إلى عرقلة الترتيبات الجارية لتقديم دعم حكومي من الأشقاء ودول داعمة.

وأوضحت المصادر أن هناك مشاورات وتفاهمات تمت خلال الفترة الماضية لتقديم دعم اقتصادي وفني للحكومة، غير أن مجلس النواب بادر بخطوات اعتبرها مراقبون تجاوزًا واضحًا، من خلال تشكيل لجان رقابية دون تنسيق مسبق مع السلطة التنفيذية، وهو ما أثار انتقادات واسعة في الأوساط القانونية والسياسية.

وأكد عدد من الخبراء في تصريحات خاصة لـ"الأمناء" أن تلك التحركات تُعد خرقًا لمبدأ الفصل بين السلطات وتجاوزًا للدور التشريعي الرقابي المفترض أن يتم بالتكامل مع الحكومة، لا بالمواجهة أو العرقلة، معتبرين أن أي دور رقابي ينبغي أن يتم ضمن إطار مؤسسي وتنسيق رسمي وليس عبر قرارات فردية أو سياسية الهدف.

ودعا مراقبون الجهات المعنية إلى حماية المسار الحكومي من أي تعطيل غير دستوري، مؤكدين أهمية تركيز الجهود على تعزيز الاستقرار وتجاوز التحديات الاقتصادية في هذه المرحلة الحرجة.

مصادر: اتجاه لإغلاق شامل لمحلات الصرافة في اليمن

الأمناء/ خاص:

كشفت مصادر سياسية واقتصادية مطلعة عن تحركات حاسمة تقودها الحكومة اليمنية بالتنسيق مع البنك المركزي، تهدف إلى إغلاق أغلب محلات الصرافة غير المرخصة أو العاملة خارج الضوابط المصرفية الرسمية، وذلك في إطار إصلاحات مالية عاجلة لمواجهة المضاربة بالعملة وتهريب الأموال

وبحسب المصادر، فإن الخطة تتماشى مع ما هو معمول به في عدد من الدول حيث يُمنع تداول العملات خارج الإطار البنكي الرسمي، وتُحصر التعاملات النقدية بالبنوك المرخصة، مما يسهم في وقف نزيف العملة الأجنبية والحد من غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير القانونية وضبط سوق الصرف واستعادة الثقة بالريال اليمني

وتشير المعلومات إلى أن الجهات المختصة تعكف حاليًا على إعداد قوائم بالمخالفين، وبدء حملات رقابة صارمة مع توفير بدائل مصرفية قانونية وآمنة للمواطنين والتجار.

الخطوة إن نُفذت بالكامل قد تمثل تحولًا جذريًا في إدارة السياسة النقدية، وتُعيد للبنك المركزي دوره المركزي في ضبط الاقتصاد.

عدن توجه ثلاث ضربات موجعة للمضاربين والحوثيين

الأمناء/ خاص:

في خطوة وُصفت بأنها الأكبر منذ سنوات، فجّر البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن ثلاث مفاجآت مدوية، أعادت ترتيب المشهد المالي والنقدي، وأربكت حسابات المضاربين والحوثيين على حد سواء.

الضربة الأولى جاءت اقتصادية بامتياز، حيث كشف الصحفي المختص بالشأن الاقتصادي ماجد الداعري في تصريح له ، عن نجاح البنك المركزي في تعزيز احتياطيه من العملات الأجنبية بنحو مليار دولار خلال أيام.

وقال الداعري ان ذلك تم عبر خطة مدروسة مكّنت البنوك المحلية من شراء العملة الصعبة من بعض الصرافين الذكيين الذين تخلصوا من كميات كبيرة بهامش ربح معقول، مستفيدين من تحسن قيمة الريال اليمني.

وأضاف أن الضربة الثانية كانت رقابية صارمة، إذ أصدر البنك المركزي تعميمًا عاجلا يمنع بموجبه جميع البنوك من إجراء عمليات بيع أو مصارفة للعملة الأجنبية، باستثناء الحالات الخاصة المرتبطة بالعلاج أو الدراسة في الخارج، وبسقف لا يتجاوز 5000 دولار.

وأكد أن هذه الخطوة تهدف إلى وقف نزيف العملة الصعبة ومنع تهريبها إلى خارج البلاد أو إلى مناطق الحوثيين.

وأشار إلى أن المفاجأة الثالثة والأكثر دلالة جاءت من صنعاء، حيث اضطر الحوثيون – وفق مصادر خاصة – للعودة إلى طرح ملف توحيد العملة الوطنية على طاولة المفاوضات، في سابقة لم تحدث منذ انقلابهم على الدولة، خوفا من تطورات متسارعة قد تحرمهم نهائيًا من التحويلات والتمويلات الخارجية.

وأوضح أن المعلومات تشير إلى أن المبعوث الأممي سيعود قريبًا إلى عدن، برفقة وفد اقتصادي، لبحث آلية توحيد سعر الصرف واعتماد العملة الجديدة الصادرة عن البنك المركزي بعدن في كافة المناطق اليمنية.

كما أكد أن المجتمع الدولي يراقب عن كثب تحركات البنك المركزي، وسط دعم أمريكي غير مسبوق، وتعاون فاعل من لجنة العقوبات الدولية، ما قد يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الاستقرار النقدي وقطع أذرع المضاربة التي أنهكت الاقتصاد لسنوات.

وفي ختام تصريحه أوضح الداعري أن رياح المعركة الاقتصادية بدأت تهب بقوة من عدن، لتعيد للدولة أدواتها وتُقوّض طموحات المتاجرين بمعيشة اليمنيين، بينما يحتفظ البنك المركزي بأوراقه ..